نبض الوادي

تصدر عن مركز نبض للخدمات الصحفية (نبـض الســـودان)

نبض السودان NABD SUDAN

أبريل 2026

العدد الثامن

اصدارة خاصة

ترصد تطورات العلاقات السودانية المصرية

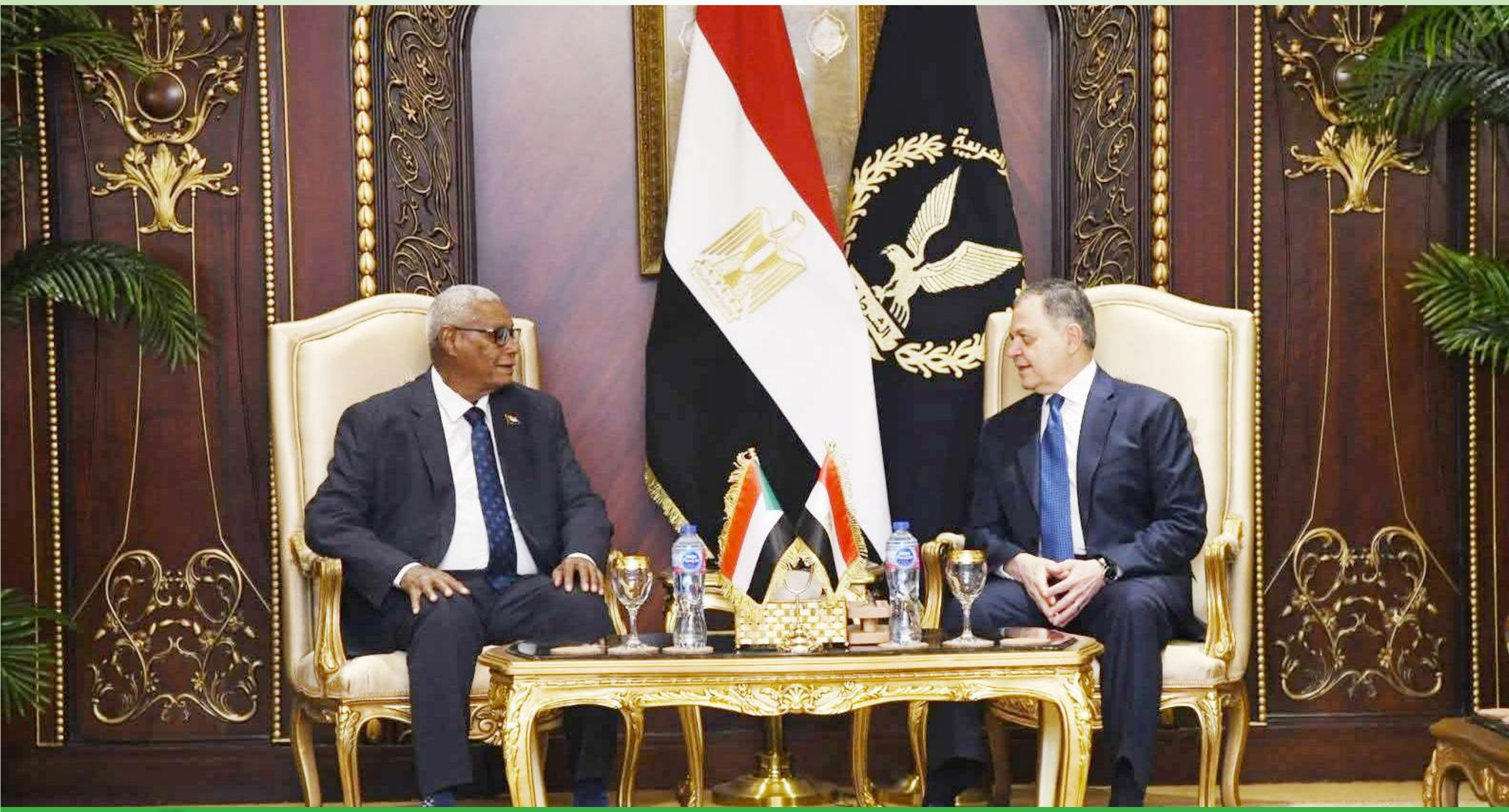

مصر والسودان يضعان استراتيجية «الردع والتكامل» لتامين وادي النيل

«فيتـــو» مصـــري بـوجـه «الكيانات الموازية» في السودان

«فيتو» مصري بوجه «الكيانات الموازية» في السودان:

القاهرة ترسم خطوطاً حمراء في موسكو وتبلغ واشنطن بـ«معادلة الحل» السيادي

في تحرك دبلوماسي «خاطف» عَبَر القارات، من صقيع موسكو إلى أروقة واشنطن، وضعت الدولة المصرية ثقلها الاستراتيجي بالكامل خلف الدولة الوطنية السودانية، موجهةً طعنة نافذة لمشاريع «تفكيك المؤسسات» أو خلق كيانات هلامية موازية. لم تعد القاهرة تكتفي بدور المراقب، بل تحولت إلى «رأس حربة» دولي للدفاع عن شرعية المؤسسات السودانية، مرسلةً رسائل حازمة إلى القوى العظمى بأن أمن الخرطوم هو «نخاع» الأمن القومي المصري.

عبد العاطي يقطع الطريق أمام أي محاولات لشرعنة أجسام بديلة للدولة السودانية

القاهرة تبلغ «روبيو» بضرورة إطلاق مسار سياسي بملكية سودانية خالصة «١٠٠٪»

تحركات مصرية مكثفة لكسر حصار الجوع وتأمين وصول المساعدات لكافة الجبهات

ومن خلال حراك الوزير بدر عبد العاطي، أعلنت مصر بوضوح أن أي حلٍ لا ينبع من إرادة السودانيين أنفسهم، وبعيداً عن التدخلات العابرة للحدود، هو حل «وُلد ميتاً»، مؤكدة أن السيادة السودانية ليست مجرد شعار، بل هي حجر الزاوية في استقرار المنطقة بأسرها.

شهدت الساحة الدبلوماسية خلال الأيام القليلة الماضية حراكا مصريا مكثفا، أعاد رسم ملامح الموقف الدولي تجاه الأزمة السودانية، حيث قاد الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة والمصريين بالخارج، حملة دبلوماسية شرسة لحماية كيان الدولة السودانية من مخاطر التفتيت.

ففي قلب العاصمة الروسية موسكو، وخلال مباحثات «ثقيلة» مع نظيره الروسي سيرجي لافروف يوم الجمعة، أطلق عبد العاطي «الفيتو المصري» الصريح ضد أي محاولات لإنشاء كيانات موازية للمؤسسات الوطنية الشرعية في السودان. هذا الموقف المصري الحاسم لم يكن مجرد تصريح عابر، بل هو «مانيفستو» سياسي يؤكد أن القاهرة لن تسمح بانهيار ركائز الدولة السودانية، معتبرة أن استقرار السودان هو أولوية قصوى لا تقبل المساومة أو التأجيل.

ولم تتوقف التحركات المصرية عند التنسيق مع الشرق، بل امتدت لتشمل «اتصالا استراتيجياً» مع الجانب الأمريكي، حيث أبلغ الوزير عبد العاطي نظيره الأمريكي «ماركو روبيو» بضرورة إطلاق مسار سياسي شامل يملكه السودانيون بالكامل. وفي هذه النقطة، كانت اللغة المصرية واضحة وصريحة: «لا إملاءات ولا تدخلات». فالدولة المصرية ترى أن خارطة الطريق لبناء «سودانٍ جديد» يجب أن تُكتب بأقلام سودانية، بعيداً عن أي ضغوط خارجية قد تعقد المشهد أو تخدم أجندات عابرة للحدود. وقد لاقت هذه الرؤية

مصر توظف ثقلها الدبلوماسي بين روسيا وأمريكا لانتزاع اعتراف دولي بوحدة التراب السوداني

تقديراً أمريكياً للدور المصري، خاصة فيما يتعلق بجهود القاهرة في إطار «الرباعية الدولية» وسعيها الحثيث للتوصل إلى هدنة إنسانية عاجلة تفتح ثغرة في جدار الصراع.

وفي المتن العملياتي للأزمة، شددت الدبلوماسية المصرية على أن «الهدنة الإنسانية» الفورية هي الاختبار الحقيقي للمجتمع الدولي، حيث يمثل وقف إطلاق النار المستدام ضرورة قصوى لإنقاذ ملايين النازحين واللاجئين الذين يطحنهم رحى الصراع. وأكدت مصر أن توفير المناخ الملائم لبدء عملية سياسية جادة يتطلب أولاً حماية المدنيين وضمان وصول الإغاثة إلى كافة المناطق المنكوبة دون عوائق. إن هذا الموقف المصري يعكس رؤية شاملة تربط بين «الأمن الميداني» و«الشرعية السياسية»، حيث لا يمكن الحديث عن مسار سياسي ناجح في ظل وجود كيانات تحاول سحب البساط من تحت أقدام المؤسسات الوطنية الرسمية.

إن التحرك المصري بين موسكو وواشنطن يثبت أن القاهرة هي «بوصلة الاستقرار» في المنطقة، فبينما كان الوزير عبد العاطي يبحث ملفات شائكة كالقضية الفلسطينية والأمن المائي والوضع في لبنان، ظل «الملف السوداني» هو المحرك الأساسي للأجندة المصرية. وقد نجحت مصر في انتزاع اعتراف دولي بأهمية دورها، حيث أكد «ماركو روبيو» تثمين بلاده للجهود المصرية البناءة، مما يفتح الباب أمام شراكة استراتيجية أعمق لإخماد الحريق السوداني. وفي الختام، تبقى الرسالة المصرية الأهم: «السودان دولة واحدة، بمؤسسات شرعية واحدة، ومستقبله يقرره السودانيون وحدهم»، وهو ما يقطع الطريق نهائياً أمام أي أوهام بخلق واقع بديل يهدد وحدة وسلامة أراضي الجار الشقيق.

حلف «القرار الواحد» في مواجهة الأزمات

وزيرا داخلية مصر والسودان يضعان استراتيجية «الردع والتكامل» لتأمين وادي النيل

الفريق بابكر سمرة يفتح ملف «العودة الطوعية» ويطالب بتسهيلات استثنائية في المعابر

زير الداخلية السوداني يثمن «الرعاية الأبوية» للرئيس السيسي ويصف قراراته تجاه السودانيين بالدرع الواقي

اتفاق مصري سوداني على نقل الخبرات وتأهيل الكوادر وفق أحدث المنظومات العالمية

إشادة واسعة بالدعم اللوجستي المصري لتأمين مستقبل الطلاب السودانيين في قلب القاهرة

بينما تضطرب أمواج الإقليم وتتداخل الملفات الأمنية المعقدة، جاءت «لقاء القاهرة الأمني» لترسل رسالة شديدة اللهجة ومفادها أن أمن وادي النيل «خط أحمر» لا يقبل المناورة. في لقاء جمع بين «المهنية الصارمة» و«الأخوة الراسخة»، استقبلت وزارة الداخلية المصرية الفريق شرطة بابكر سمرة مصطفى، في زيارة لم تكن لتبادل المجاملات، بل كانت «هجوماً مضاداً» على التحديات الأمنية المشتركة.

لقد جسّد هذا اللقاء وحدة المصير بين عاصمتين لا تفصل بينهما حدود حين يتعلق الأمر بالاستقرار القومي، حيث وُضعت النقاط على الحروف في ملفات شائكة، انطلاقاً من تعزيز العمليات الاستخباراتية وصولاً إلى تيسير العودة الطوعية لمن ضاقت بهم السبل، ليعلن الوزيران أن المرحلة القادمة هي مرحلة «الفعل لا القول».

في قلب العاصمة المصرية القاهرة، وفي توقيت دقيق تفرضه جملة من التحديات الأمنية المتسارعة، عقد السيد الفريق شرطة بابكر سمرة مصطفى، وزير الداخلية بجمهورية السودان، جلسة مباحثات وصفت بـ «الاستراتيجية» مع نظيره المصري السيد محمود توفيق.

هذا اللقاء الذي جرى يوم الأحد ٥ أبريل ٢٠٢٦، لم يكن مجرد إجراء بروتوكولي، بل كان انعكاساً لعمق الروابط التي تتجاوز حدود الجغرافيا لتصل إلى وحدة المصير والهدف.

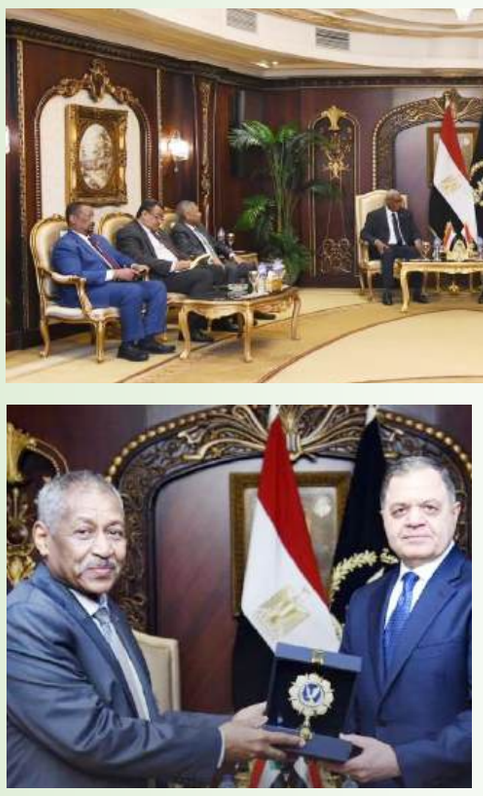

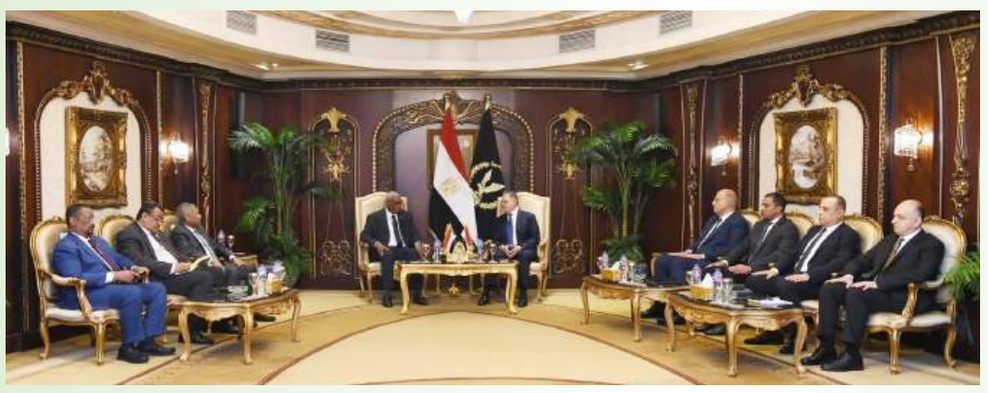

حضر اللقاء كوكبة من القادة، على رأسهم سعادة السفير الفريق أول ركن مهندس عماد الدين مصطفى عدوي، سفير السودان بالقاهرة، الذي يمثل حلقة الوصل الدبلوماسية الأقوى في هذه المرحلة، وبصحبته العقيد شرطة وليد سيد محمد، رئيس قسم الجوازات، مما يعطي إشارة واضحة بأن الملفات القنصلية والأمنية كانت حاضرة بكل ثقلها على طاولة النقاش.

لقد حمل الوزير السوداني في جعبته رسائل «امتنان ودراسة»، حيث استهل المباحثات بتقديم الشكر الجزيل لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، واصفاً رعايته للسودانيين بأنها «موقف تاريخي» لا ينسى، حيث وفرت مصر الملاذ الآمن والتسهيلات المباشرة بتوجيهات رئاسية صارمة، مما خفف من وطأة الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان.

ولم يفت الفريق سمرة الإشادة بالتعاون التعليمي واللوجستي الفائق الذي قدمته مصر، والمتمثل في الموافقة على إقامة وتأمين امتحانات الشهادة السودانية، وهي الخطوة التي اعتبرها مراقبون «طوق نجاة» لمستقبل آلاف الطلاب الذين وجدوا في مصر السكينة والاستقرار لمواصلة مسيرتهم العلمية.

انتقل التقرير بعد ذلك إلى الجانب الميداني والعملياتي، حيث أكد الفريق بابكر سمرة أن «حكومة الأمل» في السودان قد قطعت أشواطاً كبيرة في استعادة الأمن والاستقرار، مما فتح الباب واسعاً أمام رغبة المواطنين في العودة الطوعية إلى ديارهم. وفي هذا السياق، طالب الوزير الجانب المصري بتقديم مزيد من التسهيلات في المعابر البرية والمنافذ الجوية، لضمان انسيابية حركة العائدين وتذليل العقبات الإجرائية أمامهم. وشدد سمرة على أن السودان يتطلع بقوة للاستفادة من «المدرسة الأمنية المصرية» العريقة، خاصة في مجالات التدريب المتطور، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتأهيل الكوادر الشرطية السودانية لتكون قادرة على مجابهة التهديدات الإرهابية والإجرامية المعاصرة التي تهدد أمن الإقليم.

من جهته، كان الرد المصري حاسماً وواضحاً؛ إذ رحب اللواء محمود توفيق بنظيره السوداني، مؤكداً أن مصر تضع كافة إمكانياتها «اللوجستية والفنية» تحت تصرف وزارة الداخلية السودانية. وشدد توفيق على أن «التكامل الأمني» بين البلدين ليس خياراً بل هو ضرورة حتمية تفرضها المتغيرات الدولية والإقليمية.

وأكد أن استقرار السودان هو من صميم استقرار مصر، وأن التنسيق المشترك سيشهد قفزة نوعية في الأيام المقبلة، لاسيما في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود. واختتم التقرير بالتأكيد على أن هذه الزيارة قد وضعت اللبنات الأولى لمنظومة أمنية مشتركة أكثر صلابة، قادرة على تحويل التحديات إلى فرص للاستقرار والتنمية، مما يعزز الطمأنينة في نفوس شعبي وادي النيل ويقطع الطريق أمام أي محاولات لزعزعة السلم المجتمعي في القطرين الشقيقين.

«ثورة تصحيح» للمسار التعليمي السوداني في قلب مصر

وزيرا التعليم في القاهرة يقرران «تقنين الأوضاع» نهائياً ونقل التجربة اليابانية للمدارس السودانية

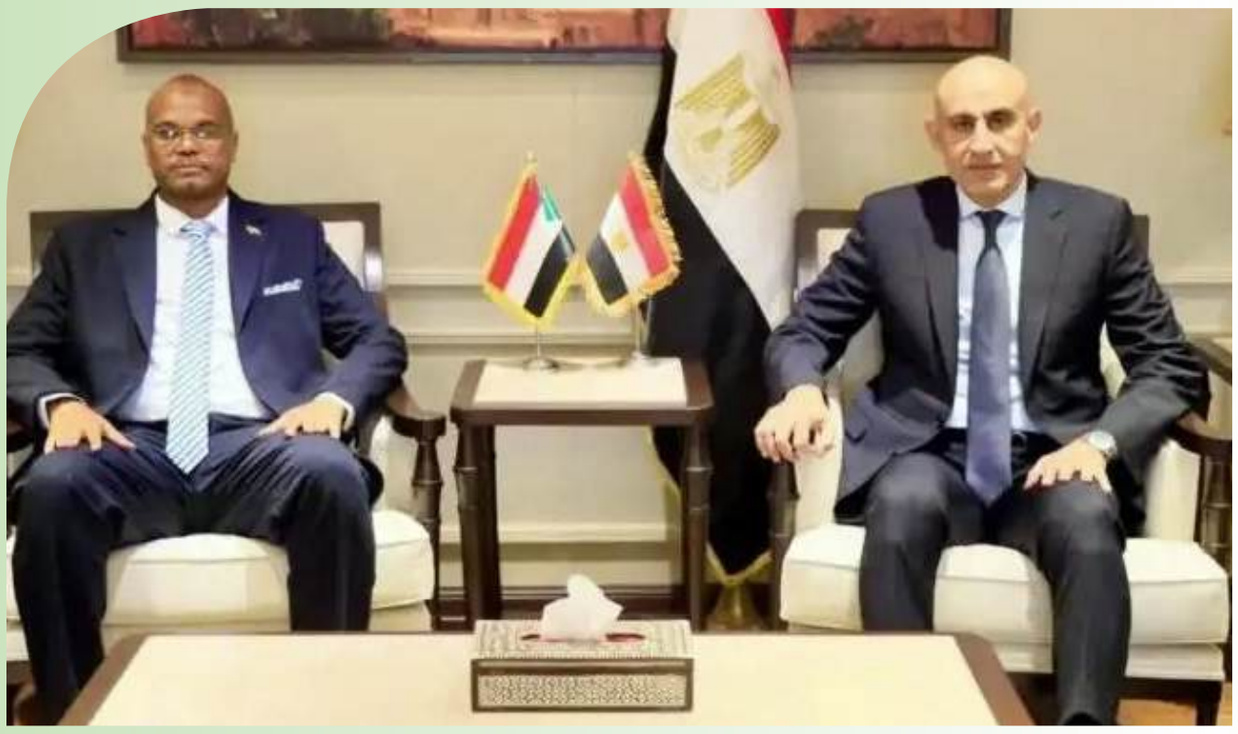

اتفاق مصري سوداني على إنهاء أزمة المدارس السودانية عبر منظومة «تقنين» رسمية ومعايير عالمية

في خطوة وُصفت بأنها «طوق النجاة» لمستقبل آلاف الطلاب السودانيين، أُسدل الستار في القاهرة على سنوات من الضبابية التي لفت أوضاع المدارس السودانية في مصر، لتبدأ مرحلة «الشرعية والتطوير» الشامل. لم يكن اللقاء الذي جمع الدكتور التهامي الزين حجر، وزير التعليم السوداني، بنظيره المصري الدكتور محمد عبد اللطيف، مجرد جلسة «بروتوكولية»، بل كان «هجوماً تعليمياً مضاداً» على التحديات التي تواجه الأجيال السودانية في الخارج.

فمن قلب العاصمة المصرية، انطلقت شرارة «ثورة تعليمية» تهدف لتقنين أوضاع المدارس السودانية وجعلها جزءاً من منظومة تعليمية متطورة تخضع لأرقى المعايير الدولية، لتثبت مصر مرة أخرى أنها ليست مجرد جار، بل هي «الشريك الضامن» لمستقبل العقل السوداني.

احتضنت وزارة التربية والتعليم المصرية بالقاهرة مباحثات «مفصلية» بين الدكتور التهامي الزين حجر، وزير التعليم والتربية الوطنية بجمهورية السودان، والسيد محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني المصري.

تركزت هذه المباحثات حول ملفات «شائكة وحيوية»، على رأسها تقنين أوضاع المدارس السودانية المنتشرة في المحافظات المصرية، وضمان خضوعها للإشراف الفني والإداري الذي يحفظ جودة العملية التعليمية ويحمي مستقبل الطلاب. وفي هذا الصدد، أعرب الدكتور التهامي عن شكره العميق للقيادة السياسية المصرية، مؤكداً أن ما تقدمه مصر للطلاب السودانيين من بيئة تعليمية مستقرة هو دين في أعناق السودانيين، ومثمناً مواقف «الكنانة» الراسخة في دعم السودان بكافة المحافل الإقليمية والدولية.

ولم تقتصر المباحثات على تقنين الأوضاع الإجرائية فحسب، بل ذهب الوزيران إلى أبعد من ذلك، بالاتفاق على تشكيل «لجنة فنية مشتركة» تضع آليات تنفيذية لنقل الخبرات التعليمية

الزين وعبد اللطيف يضعان حوار «المناهج والتطوير» تحت إشراف «اليونسكو»

السودان يستعد لاستنساخ التجربة اليابانية والأوروبية لتأهيل الكوادر

المصرية إلى المنظومة السودانية. ويهدف هذا التعاون إلى الاستفادة من النماذج الناجحة التي طبقتها مصر مؤخراً، وخاصة «المدارس المصرية اليابانية» وتجربة التعاون مع الاتحاد الأوروبي في تطوير التعليم الفني.

وأكد الجانب السوداني حرصه الشديد على مواءمة هذه التجارب مع «الخطة الانتقالية للتعليم» التي ترعاها منظمة «اليونسكو»، لضمان بناء منظومة تعليمية سودانية قادرة على مواكبة التحولات العالمية وخلق كوادر مؤهلة لسوق العمل.

من جانبه، أبدى الوزير المصري محمد عبد اللطيف استعداداً كاملاً لفتح أبواب الخبرة المصرية على مصراعيها أمام الأشقاء السودانيين، مؤكداً أن مصر تمتلك نماذج عالمية في إعداد المناهج وتطوير التعليم الفني والتقني، وهي على أتم الاستعداد لنقل هذه «النماذج الناجحة» لتطوير المدارس السودانية بمصر.

وأشار عبد اللطيف إلى أن ملف تقنين الأوضاع يسير في مسار «الحل النهائي»، بما يضمن تحسين جودة التعليم وتقديم خدمة تعليمية تليق بكرامة ومستقبل الطلاب السودانيين، مع التركيز على المناهج التي تخدم قضايا التنمية والبناء.

إن هذا التحرك الرسمي يمثل «انعطافة كبرى» في مسار رعاية الجالية السودانية بمصر؛ فبينما كانت المدارس السودانية تعاني من تحديات لوجستية وقانونية، جاء هذا اللقاء ليضع النقاط على الحروف، ويحول هذه المؤسسات إلى «منارات علمية» تخضع لرقابة ومعايير الدولة المصرية والسيادة السودانية معاً. إن العمل الجاري على تشكيل اللجنة الفنية المشتركة يعكس جدية البلدين في تحويل التفاهمات إلى «واقع صفي» يلمسه الطالب والمعلم، ويؤكد أن «الأمن التعليمي» هو جزء أصيل من الأمن القومي المشترك لوادي النيل، وأن القاهرة والخرطوم تمضيان يداً بيد نحو مستقبل لا مكان فيه للأمية أو العشوائية التعليمية.

مهندس جسور التواصل ودبلوماسي الشدائد

السفير هاني صلاح: مصر سند السودان في معركة الإعمار والعودة

في وقت تتقاذف فيه الأمواج وحدة الإقليم، يبرز السفير هاني صلاح كربان ماهر للدبلوماسية المصرية في الخرطوم، محولاً سفارة المحروسة إلى غرفة عمليات لا تهدأ لخدمة قضايا السودان وشعبه. لم يكن السفير صلاح منذ توليه مهامه في نوفمبر ٢٠٢٢ مجرد ممثل دبلوماسي، بل استحال إلى مهندس للجسور الممتدة بين ضفتي النيل، مقاتلاً في جبهات الإغاثة، والإعمار، والسيادة.

حراك مكثف للسفير المصري لدعم سيادة السودان وإعادة إعمار ما دمرته الحرب

بكلمات لا تعرف المواربة وعزيمة تستمد قوتها من ثقل مصر التاريخي، يطل صلاح ليعلنها صريحة: «إن السودان ليس وحيداً»، محولاً هذا الشعار إلى جسور مساعدات لا تنقطع، وسفن إغاثة ترسو في بورتسودان، وفرق فنية مصرية تواصل الليل بالنهار لصيانة الجسور ومحطات الطاقة، ليعيد رسم ملامح «دبلوماسية الفعل» التي تسبق القول، وتضع استقرار السودان كخط أحمر لا يقبل المساومة.

وعلى مائدة إفطار «رابطة الصحافة الإلكترونية» بالقاهرة، تجسدت رؤية السفير في خطاب ناري لامس تطلعات الملايين، حيث أكد أن معركة إعادة إعمار السودان هي معركة كل سوداني مخلص، مشدداً على أن مصر تفتح ذراعيها لكل مواطن سوداني وتدعم في الوقت ذاته خيارات العودة الطوعية لمن يشاء، لتكون السند والظهير في كل المسارات.

ولم يتوقف الطموح عند الدعم المعنوي، بل كشف السفير عن ترتيبات لوجستية جبارة لتمكين ٤٠ ألف طالب سوداني في مصر من الجلوس لامتحانات المراحل المختلفة، في خطوة تهدف لحماية مستقبل جيل كامل من الضياع، مؤكداً أن الاستثمار في الإنسان السوداني هو الضمانة الحقيقية لاستعادة الدولة عافيتها، تزامناً مع دفع مشاريع الربط الكهربائي والسككي لتكون شريان الحياة الجديد الذي يربط القاهرة بالخرطوم وعطبرة وما بعدها إن التحركات المكثفة التي يقودها السفير هاني صلاح، من لقاءات رفيعة المستوى مع مجلس السيادة والوزراء إلى الإشراف الميداني على ملفات الأمن المائي وإعادة الإعمار، تعكس عمق التنسيق السياسي بين البلدين وتؤكد أن الدور المصري هو حجر الزاوية في استقرار المنطقة. فمن صيانة محطات الطاقة بفرق مصرية، إلى تأمين احتياجات اللاجئين، وصولاً إلى دعم وحدة التراب السوداني في المحافل الدولية، يثبت السفير صلاح أن «القاهرة والسودان» روح واحدة في جسدين، وأن يد الإعمار المصرية ستظل ممدودة حتى يعود السودان منارة للشرق، مدعوماً بخبرات دبلوماسية فذة تؤمن بأن المصير المشترك ليس مجرد شعار، بل هو واقع يُكتب بمداد العمل والتضحية تحت ظلال النيل الخالد.

ترتيبات لجلوس ٤٠ ألف طالب سوداني للامتحانات من قلب الأراضي المصرية

القاهرة تفتح أبوابها للراغبين في البقاء وتدعم بقوة جسور العودة لبناء المستقبل

جنرال الدبلوماسية يواجه العاصفة بثبات

«عدوي» يحصّن كرامة السودانيين بالقاهرة ويُطلق صافرة قطار الإعمار

بخطواتٍ واثقة تجمع بين صرامة القائد العسكري وحنكة الدبلوماسي الرفيع، يقود السفير الفريق أول ركن مهندس عماد الدين مصطفى عدوي، سفير السودان لدى القاهرة، حراكاً وطنياً شاملاً تجاوز الأطر التقليدية للعمل الدبلوماسي ليصبح «غرفة عمليات» سيادية تدير ملفات بقاء واستقرار الدولة السودانية من قلب الجارة الشقيقة مصر.

الفريق عدوي يرفع صوت السودان أمام الدول العربية

عدوي يتفق مع وزير العمل المصري على «جيش فني» لترميم جراح الوطن

السفارة تُنهي ترحيل 900 مواطن وتوجيهات صارمة بجعل «البُعد الإنساني» فوق القوانين

إن هذا النشاط المكثف الذي لم يهدأ خلال الأسابيع الماضية، لم يكن مجرد لقاءات لتبادل الابتسامات، بل كان استراتيجية «اشتباك إيجابي» مع كافة القضايا التي تهم المواطن السوداني؛ فمن مقر وزارة العمل المصرية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وضع عدوي حجر الأساس لشراكة تاريخية مع الوزير حسن رداد، تهدف إلى استنساخ التجربة المصرية الرائدة في «التدريب من أجل التشغيل»، لتحويل الطاقات الشبابية السودانية إلى سواعد مؤهلة في قطاعات البناء والتشييد والصناعات الغذائية، لتكون هذه الكوادر هي القوة الضاربة في معركة إعادة الإعمار المرتقبة، مع إدخال منظومات «الحوسبة» و«السلامة المهنية» كأدوات عصرية للنهضة القادمة.

ولأن كرامة المواطن السوداني هي البوصلة المحركة لجهود البعثة، أدار السفير عدوي بصرامة واقتدار ملف المواطنين الصادرة بحقهم قرارات ترحيل، حيث ترأس اجتماع اللجنة الدورية التي كشفت عن تسهيل عودة نحو ٩٠٠ مواطن بالتنسيق مع السلطات المصرية ولجنة «الأمل» للعودة الطوعية.

من منبر الجامعة العربية :سيادة الدول خط أحمر والقضية الفلسطينية بوصلتنا

وفي هذا السياق، لم يكتف السفير بالإجراءاتَ الإدارية، بل أصدر توجيهات «نارية» بضرورة مضاعفة وتيرة العمل وإيلاء الحالات الإنسانية والصحية عناية خاصة، مشدداً على أن السفارة هي «البيت الكبير» الذي يحمي حقوق أبنائه ويضمن سلامتهم وفق أرفع المعايير القانونية والإنسانية، مع استنفار الملحقية الطبية وقسم الجوازات لضمان انسياب هذه العمليات بكرامة تليق باسم السودان.

السودان وإسبانيا يبحثان تنسيق المواقف لدعم الاستقرار بعيداً عن التدخلات الخارجية

وعلى المنصة الإقليمية والدولية، كان «صوت السودان» الذي أطلقه عدوي من داخل جامعة الدول العربية بمثابة إعادة تعريف للدور السوداني القيادي؛ حيث جدد تضامن السودان المطلق مع القضية الفلسطينية، محذراً من أن الانتهاكات الإسرائيلية تهدد الأمن القومي العربي برمته.

وبذكاء سياسي، دعا السفير إلى ضرورة صياغة رؤية مشتركة تعيد الاعتبار لـ «الدولة الوطنية» وتمنع التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية العربية.

هذا الحضور القوي امتد ليشمل العمق الأوروبي، من خلال لقاء استراتيجي مع المبعوث الإسباني «دانيال لوسادا»، حيث وضع عدوي النقاط على الحروف بشأنٍ تطورات الأوضاع في السودان، مؤكداً على ثوابت السيادة ووحدة الأراضي، ومنتزعاً اعترافاً إسبانياً بأهمية استقرار السودان كمدخل لأمن المنطقة، ليثبت الفريق أول عماد عدوي أن الدبلوماسية السودانية في القاهرة اليوم هي «درع وسيف» تحمي الأرض، وتبني الإنسان، وتصون المستقبل.

عبور نحو المستقبل من قلب الكنانة

«الشهادة السودانية» في القاهرة: ٣٨ ألف طالب يتحدون الحرب بمداد الأمل

في ملحمة وطنية تبرهن على صمود الإرادة السودانية وعمق الوشائج الأخوية بين ضفتي النيل، أعلنت السفارة السودانية بالقاهرة عن اكتمال «ساعة الصفر» لانطلاق امتحانات الشهادة السودانية لعام ٢٠٢٦ على الأراضي المصرية.

لم تكن هذه الخطوة مجرد إجراء أكاديمي روتيني، بل هي إعلان انتصار لجيل كامل قرر أن يكتب مستقبله بالمداد رغم قسوة النزوح ومرارة الحرب؛ حيث تحول «بيت السودان» بالقاهرة إلى غرفة عمليات كبرى شهدت اللمسات الأخيرة لتأمين مسار ٣٨ ألف طالب وطالبة، في أكبر عملية تعليمية تشهدها الجالية السودانية في الخارج، لتؤكد الدولة السودانية أنها حاضرة وبقوة لحماية مستقبل أبنائها أينما وجدوا، مدفوعة بجهود جبارة من المستشارية الثقافية واللجنة العليا للامتحانات التي لم تترك ثغرة إلا وسدتها لضمان سير هذه التظاهرة العلمية بأرقى المعايير.

وقد كشف المستشار الثقافي للسفارة، د. عاصم أحمد حسن، عن

توزيع استراتيجي لـ ٥٨ مركزاً في القاهرة والجيزة والإسكندرية وأسوان

خارطة طريق لوجستية دقيقة، حيث تستقبل محافظة القاهرة والجيزة نصيب الأسد بـ (٣٣) ألفاً و٥٠٠ طالب، يتوزعون على ٥٢ مركزاً جغرافياً، بينما تحتضن الإسكندرية ٣ آلاف طالب في ٤ مراكز، وأسوان ٩٠٠ طالب في مركزين؛ في مشهد يعكس التنسيق الرفيع بين السفارة والأجهزة الأمنية والتعليمية المصرية.

وبدقة متناهية، حُددت الساعة الثانية ظهراً بتوقيت القاهرة موعداً لبدء الاختبارات، مع توجيه نداءات حازمة لأولياء الأمور بضرورة الالتزام بالهدوء وعدم التكدس أمام المراكز لضمان توفير البيئة النفسية المثالية للطلاب، مؤكداً أن الجوانب الفنية والإدارية بلغت ذروة جاهزيتها لاستقبال الطلاب في ٥٨ مركزاً مجهزاً بكافة سبل الراحة والأمان.

إن هذا الإنجاز التعليمي الضخم ما كان ليرى النور لولا الموقف التاريخي لجمهورية مصر العربية؛ حيث

اكتمال كافة الترتيبات لـ (٣٨) ألف طالب وطالبة بمصر

قدمت القاهرة نموذجاً يحتذى به في «دبلوماسية الإيواء والتعليم»، فاتحةً مدارسها وقلبها للسودانيين في ظل ظروف استثنائية عصفت بالبنية التحتية التعليمية في الداخل. وقد جسدت السفارة السودانية أسمى آيات الشكر لمصر حكومة وشعباً، وخصت بالذكر وزارة التربية والتعليم المصرية وإدارة الوافدين، لدورهم الرائد في تهيئة البيئة المناسبة وتأمين المراكز، لتظل امتحانات الشهادة السودانية لعام ٢٠٢٦ في مصر علامة فارقة في تاريخ البلدين، وشهادة فخر لطلابنا الذين يصرون على نيل العلم، وصك وفاء لمصر التي أثبتت مجدداً أنها السند والظهير والبيت الكبير لكل سوداني.

انطلاق الامتحانات في الثانية ظهراً بتوقيت المحروسة وسط تأمين شامل

سواعـــد النيـــــل تتأهـــب للإعمـــــار..

«القاهرة» تفتح خزائن الخبرات امام العمالة السودانية وتُعفيهـــا من رســـوم التراخيص

في مشهد يترجم وحدة المصير ويسقط كل حواجز البيروقراطية أمام إرادة البناء، تحولت أروقة منظمة العمل العربية بالقاهرة إلى منصة لانطلاق أكبر مشروع لتكامل الموارد البشرية بين ضفتي النيل، حيث لم يعد التعاون مجرد بروتوكولات حبر على ورق، بل تحول إلى قرارات سيادية نافذة تضع المواطن السوداني في قلب النهضة المصرية والسودانية على حد سواء.

وزير العمل المصري يعلن إعفاء السودانيين من رسوم تراخيص العمل والاكتفاء بالتسجيل المهني

وبروح الأخوة التي لا تعرف المستحيل، أعلن وزير العمل المصري السيد حسن رداد، في لقاء «القمة العمالية» مع نظيره السوداني الدكتور معتصم أحمد صالح، عن بشرى كبرى تنهي هواجس العمالة السودانية في مصر، معلناً إعفاءهم الكامل من رسوم تراخيص العمل والاكتفاء بالتسجيل المهني التنظيمي، في خطوة تعكس تقديراً استثنائياً للإنسان السوداني الذي تعتبره القاهرة شريكاً أصيلاً في التنمية لا «وافداً» يبحث عن فرصة، لتفتح هذه الخطوة الباب على مصراعيه أمام آلاف الكوادر للمساهمة في سوق العمل بكرامة وحماية قانونية كاملة.

ولأن السودان يتأهب لمرحلة كبرى من إعادة الإعمار، فقد كان «التدريب المهني» هو كلمة السر في هذا اللقاء الجوهري، حيث أبدى الجانب السوداني إعجاباً فائقاً بالتجربة المصرية في «وحدات التدريب المتنقلة» التي تجوب المحافظات، وهي الورش والمصانع المصغرة التي تقهر المسافات لتصل للشباب في مواقعهم. وبحسٍّ وطني رفيع، أكد الوزير حسن رداد أن مصر لن تبخل بقطرة عرق أو ذرة خبرة في سبيل إعداد «جيش الإعمار» السوداني، واضعاً كافة إمكانيات مراكز التدريب الثابتة والمناهج المتطورة وأتمتة التفتيش العمالي تحت تصرف الأشقاء في السودان، مع التركيز على المهن الاستراتيجية التي تحتاجها الولايات السودانية حالياً، وعلى رأسها البناء والتشييد، الصناعات الغذائية، الثروة الحيوانية، وصناعة النسيج، لتكون هذه المهن هي الوقود المحرك لماكينة الحياة في ربوع السودان عقب انتهاء الأزمة.

إن التوافق الكامل الذي شهدته اجتماعات السبت بالقاهرة، وتفعيل مذكرات التفاهم المعطلة، يمثل تدشيناً لـ «جسر بشري» يعبر فوقه السودان نحو المستقبل بمساندة فنية وتقنية مصرية شاملة، حيث اتفق الوزيران على أن المرحلة المقبلة هي مرحلة «التدريب من أجل التشغيل» الفعلي، وليس مجرد التعليم النظري. وبينما عرض الجانب المصري فيلماً وثائقياً يجسد نجاح الوحدات المتنقلة في خلق فرص عمل فورية، كان الوزير معتصم صالح يرسم خارطة طريق لنقل هذه التجربة الرائدة إلى الولايات السودانية لتأهيل الشباب في مواقعهم، مؤكداً أن الوفاء المصري والدعم غير المشروط الذي لمسته الوزارة في ملفات الصحة والسلامة المهنية وتنمية الموارد البشرية، يثبت للعالم أجمع أن «وادي النيل» سيظل القلعة الحصينة التي تحمي أبناءها وتصنع غدهم بجهد مشترك لا يعرف الكلل.

الاستثمارات المصريـــة تطرق أبواب الســـودان..

شركة كبرى تستعـــد لبدء إنتـاج الذهب وآخرى لأضخم مشروع للطاقـــة النظيفة

في الوقت الذي تسعى فيه دول المنطقة لتثبيت أقدامها اقتصادياً، تُثبت القاهرة والخرطوم أن «وحدة المسار» أصبحت واقعاً ملموساً يُحفر في الصخور ويُستخرج من باطن الأرض ذهباً ونوراً. لم يعد التعاون المصري السوداني مجرد شعارات دبلوماسية، بل تحول إلى «زحف استثماري» تقوده شركات مصرية عملاقة، تدخل السوق السوداني ليس كمستثمر عابر، بل كشريك استراتيجي يضع «الإنتاج الفعلي» كهدف أول وأخير. من مناجم الذهب التي تستعد لضخ المعدن الأصفر بإشراف شركة «نبتة»، إلى حقول الطاقة الشمسية التي تشيدها «أونا سولار»، ترسم الشركات المصرية ملامح «نهضة تعدينية وطاقية» تليق بقدرات البلدين، لتؤكد أن الاقتصاد هو المحرك الحقيقي لقطار التكامل الذي انطلق ولن يتوقف.

«نبتة» تنتقل لمرحلـــة الإنتاج الفعلي للذهـب السوداني بدعم مطلق

مدير الموارد المعدنية يفتح الأبواب لرخـــص استكـــشاف جديدة لأســـوم المصـــرية

«أونا ســـولار» تدشن مشروعاً ضخـماً لإنارة المستقبل السوداني

دخلت العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية منعطفاً حاسماً بظهور «نتائج ميدانية» لافتة في قطاع التعدين، حيث أعلنت الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة عن وضع الترتيبات النهائية لانتقال شركة «نبتة» للتعدين (الذراع الاستثماري لمجموعة أسلوم المصرية) إلى مرحلة الإنتاج الفعلي للذهب. وجاء ذلك خلال لقاء رفيع المستوى ضم الجيولوجي مستشار عثمان سليمان حماد، المدير العام المكلّف للشركة السودانية، مع إدارة الشركة المصرية، لبحث اللوجستيات الفنية التي تضمن بدء العمليات الإنتاجية في أسرع وقت ممكن.

هذا التحرك لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتاج لبيئة استثمارية خصبة وفرتها الخرطوم للجانب المصري؛ حيث أكد الجيولوجي عثمان حماد استعداد الدولة السودانية لتقديم كافة أشكال الدعم الفني والإداري لشركة «نبتة».

ولم يتوقف الأمر عند بدء الإنتاج في المواقع الحالية، بل كشف الاجتماع عن تحركات لمنح الشركة المصرية «رخصاً جديدة» للتوسع في عمليات الاستكشاف الجيولوجي، مما يعكس ثقة السودان في الكفاءة والخبرة المصرية في هذا المجال الحيوي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

حضر الاجتماع نخبة من الخبراء، من بينهم مديرو إدارات الرقابة والإشراف والبحث الاستكشافي، مما يضفي طابع «الجدية والصرامة» على الجدول الزمني للإنتاج المرتقب.

وبالتوازي مع بريق الذهب، تشرق شمس الطاقة المصرية في سماء السودان لتضيء مسارات التنمية؛ حيث كشفت شركة «أونا سولار» المصرية المتخصصة في حلول الطاقة المتجددة، عن بدء تنفيذ مشروع «عملاق» يعمل بنظام «الإنتاج والتخزين» للكهرباء النظيفة. هذا المشروع الذي أعلنت عنه الشركة تزامناً مع مرور عقد على تأسيسها، يمثل حجر زاوية في استراتيجية مصر للتوسع في الأسواق الأفريقية، وتحديداً السودان الذي يمثل العمق الاستراتيجي والأولوية القصوى.

إن ما يميز مشروع «أونا سولار» هو تقنية التخزين التي توفر استقراراً للشبكة الكهربائية السودانية، مما يسهم في سد الفجوة الطاقية ودعم القطاعات الإنتاجية الأخرى، ومنها قطاع التعدين نفسه. إن هذا «التناغم» بين استثمارات الذهب واستثمارات الطاقة النظيفة يرسم لوحة متكاملة لنموذج «الإنتاج المشترك»؛ فبينما تستخرج السواعد المصرية والسودانية الذهب من المناجم، تقوم محطات الطاقة الشمسية المصرية بتأمين البنية التحتية اللازمة لاستدامة هذا الإنتاج. إنها مرحلة جديدة من «التكامل الاستراتيجي» الذي يهدف إلى تحويل الإمكانيات الهائلة للبلدين إلى ثروات حقيقية تنعكس على حياة المواطنين، وتقطع الطريق أمام أي تدخلات اقتصادية خارجية تحاول العبث بمقدرات وادي النيل. بهذه الخطوات الواثقة، تؤكد «شركة نبتة» و«أونا سولار» أن المستقبل يُصنع الآن، بأيادٍ مصرية وعزيمة سودانية، وتحت غطاء رسمي كامل يضمن النجاح والاستدامة.

الوطن ينادي أبناءه..

«المخابـــرات العامـــة» تكسر قيـــود الغربـــة وتدشن الجسر الأخضر لعودة السودانيين مجاناً

المبادرة تقطع الطريق أمام تجار الأزمات وتفتح ممرات آمنة نحو الخرطوم وعطبرة

«العودة الطوعية» مجانية بالكامل وبرعاية مباشرة من مدير المخابرات

في لحظة تاريخية تجسد مفهوم «الدولة الراعية»، وفي صفعة قوية لظروف الشتات التي فرضتها الأيام، أطلقت المؤسسة السيادية الأولى في البلاد، جهاز المخابرات العامة، ملحمة وطنية كبرى تحت اسم «مبادرة العودة الطوعية»، لتكون بمثابة الشريان الذي يعيد الدم إلى جسد الوطن. هي ليست مجرد رحلات عودة، بل هي إعلان صريح بأن كرامة المواطن السوداني لا تُباع ولا تُشترى، وبأن الدولة، ممثلة في قيادتها الأمنية العليا، قد قررت أن تضع حداً لآلام الغربة عبر التكفل الكامل بكافة تبعات العودة ونفقاتها.

لقد جاء القرار برعاية كريمة ومباشرة من السيد مدير جهاز المخابرات العامة، ليحول الأمنيات المعلقة في عيون السودانيين بجمهورية مصر

مدير المخابـــرات يحـول أمنيـــات السودانييـــن المعلقة الى واقع يتحرك

آلية رقمية دقيقة لحصـــر العائـدين لضمان رحلة كريـمة ومنظمة للجميـــع

العربية إلى واقع يتحرك على الأرض، في مبادرة مجانية بالكامل تطرد شبح الاستغلال وتفتح ذراعي الوطن لكل من اشتاق لتنفس ترابه.

لقد وضع جهاز المخابرات العامة خارطة طريق دقيقة لضمان عودة تليق بعظمة هذا الشعب، حيث استنفرت المبادرة طاقاتها لتنظيم قوافل العودة نحو محطات استراتيجية تشمل العاصمة الصامدة الخرطوم ومدينة عطبرة العريقة، مشددة على أن هذه المهمة هي واجب وطني أصيل لا يقبل المساومة أو الرسوم الإضافية. وبمنتهى الحزم التنظيمي، دعت المبادرة كافة السودانيين الراغبين في طي صفحة النزوح إلى المسارعة بتسجيل بياناتهم عبر نافذة التكنولوجيا المتاحة، لضمان الدقة والسرعة في إعداد الكشوفات الرسمية، مؤكدة أن البيانات المطلوبة – من اسم رباعي، وعمر، ووثائق ثبوتية – هي الضمانة الوحيدة لتنظيم رحلة آمنة ومنضبطة، بعيداً عن العشوائية أو التدخلات الخارجية.

وفي إطار الشفافية المطلقة التي تنتهجها المخابرات العامة، خُصصت أرقام واتساب حصرية (+٢٠١٥٥٨١٥٠٤٣٢ – +٢٠١٥٥٠٢٩٠٨٣٣) لتكون حلقة الوصل الوحيدة بين المواطن وغرفة العمليات، حيث يتلقى كل مسجل رسالة تأكيد فورية توثق حقه في العودة الكريمة، على أن يتم إبلاغ الجميع بمواعيد انطلاق «قطارات وجسور الحنين» فور اعتماد الكشوفات نهائياً. إن هذا التحرك الاستثنائي يتجاوز في دلالاته مجرد النقل اللوجستي، ليرسل برقية للعالم أجمع بأن السودان، رغم كل التحديات، قادر على احتضان أبنائه، وأن مؤسساته الأمنية هي الدرع والملاذ، لتظل هذه المبادرة علامة فارقة في سجل الوفاء، وطريقاً معبداً بالكرامة نحو فجر جديد يجمع شمل السودانيين تحت سقف واحد.

«جسر الأمل» يبدأ التنفيذ

تفويج 100 ألف سوداني من القاهرة والإسكندرية.. ولجنة العودة تحشد أسطول الشركات

90 يوماً كمهلة زمنية قصوى لإتمام أضخم عملية نقل بري طوعي في تاريخ البلدين

انطلاق رحلات التفويج لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية

لم يعد «الوطن» مجرد حلم يداعب خيال السودانيين في منافيهم الاضطرارية، بل تحول إلى واقع يبدأ من جراجات «قصر النيل» وأرصفة «الإسكندرية». تحت شعار «العودة حق والكرامة أولوية»، أطلقت لجنة الأمل للعودة الطوعية أضخم جسر بري في تاريخ العلاقات المعاصرة، معلنةً عن تحريك أسطول من البصات لنقل ١٠٠ ألف مواطن سوداني قرروا تلبية نداء الأرض. إنها ليست مجرد «رحلة سفر»، بل هي ملحمة لوجستية كبرى تقودها لجنة «الأمل» لتفكيك حصار الغربة وتعبيد الطريق نحو مدن السودان المختلفة، في مشهد يجسد تلاحم الدولة مع مواطنيها، ويقطع الطريق أمام كافة العوائق التي حالت دون عودة الراغبين طواعية إلى ديارهم.

في خطوة عملية عكست جدية «حكومة الأمل» في ملف العودة الطوعية، أعلن الأستاذ محمد وداعة، رئيس لجنة الأمل، عن بدء المرحلة التنفيذية الفعلية لفرز عطاءات شركات النقل السودانية والمصرية.

وفي جلسة اتسمت بالشفافية المطلقة بمقر السفارة السودانية بالقاهرة، وبحضور ممثلي ١٦ شركة نقل كبرى، تم فتح الكراسات لتحديد «الناقل الوطني» الذي سيحمل على عاتقه أمانة نقل آلاف الأسر. وشدد وداعة على أن اختيار الشركات الفائزة لم يخضع لمنطق «الأرخص سعراً»، بل ارتكز على عقيدة «السلامة أولاً»، من خلال فحص فني دقيق للتراخيص، وشهادات التأمين، وكفاءة السائقين، وضمان معايير السلامة المرورية التي تضمن وصول المواطنين إلى وجهاتهم دون مخاطر.

اللجنة المالية تضع حلولاً قانونية لأزمة تأخير المعابر وضمان استمرارية الرحلات اليومية

الخطة التي وضعتها اللجنة لا تقبل التراخي؛ إذ تستهدف نقل ١٠٠ ألف مواطن خلال نافذة زمنية لا تتجاوز ٩٠ يوماً.

ولتحقيق هذا الرقم الضخم، كشفت الأستاذة انتصار عثمان، المدير المالي للجنة، عن استراتيجية «التعددية في التعاقد»، حيث سيتم توزيع العمل على عدة شركات لضمان انسيابية الرحلات اليومية دون انقطاع. وقد استعرضت اللجنة العروض المالية التي وُصفت بالواقعية، حيث تراوحت تكلفة الرحلة من القاهرة والإسكندرية إلى الميناء البري بالخرطوم ما بين ١٠٠ ألف و١٨٥ ألف جنيه مصري، مع تعهدات بمعالجة «العقبة الكبرى» المتمثلة في تأخير المعابر البرية عبر تنسيق قانوني وفني عالي المستوى مع السلطات المختصة في البلدين.

وفي استجابة إنسانية عاجلة، أعطت اللجنة الأولوية القصوى لطلاب الشهادة السودانية الذين لم يتمكنوا من التسجيل بالمراكز داخل مصر، لضمان وصولهم إلى السودان واللحاق بفرص التسجيل التعليمي. وبالفعل، أعلنت اللجنة عن بدء تفويج المجموعات الأولى عبر شركات «العزيزية، نيوبص، المصريين، وجومانا»، وهي الشركات التي نالت ثقة اللجنة الفنية. وقد حُددت نقاط التجمع بدقة؛ حيث ينطلق العائدون من «جراج العزيزية» بشارع قصر النيل بالقاهرة، ومن منطقة «محمد نجيب» بالإسكندرية، وسط أجواء من التفاؤل والترقب.

وأصدر المكتب الصحفي للجنة تعليمات صارمة للمسافرين، بضرورة التواجد في نقاط التجمع عند الساعة التاسعة صباحاً لإتمام إجراءات الحصر والتأمين، لضمان تحرك البصات في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً. إن هذا الانضباط الحديدي في المواعيد ليس مجرد إجراء تنظيمي، بل هو رسالة طمأنة للعائدين بأن رحلة العودة ستكون «آمنة، كريمة، ومنظمة». وبذلك، تضع لجنة الأمل حجر الزاوية في مشروع وطني كبير، يثبت أن السودان رغم الجراح، قادر على احتضان أبنائه مجدداً، وأن التنسيق السوداني المصري في ملف العودة قد وصل إلى أعلى مستويات التكامل التنفيذي.

محمد وداعة يحسم اختيار ١٦ شركة نقل وفق قانون الشراء والتعاقد لضمان «سلامة الروح» قبل «السعر»

الطيب صالح

صوتٌ روائي جمع وجدان السودان ومصر

حضـــور ثقافـــي متجذّر فـــي القاهـرة

علاقة وجدانيــة تتجاوز حـــدود الجغـــرافيـــا

تقديـــر مصـــري واســـع لـدوره الأدبـــي

هو أديب وروائي وصحفي سوداني، وأحد أشهر الأدباء العرب في القرن العشرين. لم يكن الطيب صالح مجرد كاتبٍ لامع، بل كان جسراً ثقافياً وإنسانياً بين السودان ومصر، حمل عبر أعماله وفي مقدمتها موسم الهجرة إلى الشمال روح وادي النيل، ورسّخ حضوره في قلب المشهد الثقافي المصري بعمقٍ ومحبةٍ وتقديرٍ متبادل.

قدّم الراحل الطيب صالح أعماله الأولى في القاهرة، حيث وجد احتفاءً مبكراً من الناقد المصري رجاء النقاش، الذي كان من أوائل من أدركوا فرادة صوته الروائي. ومع انتشار أعماله، أصبحت كتاباته جزءاً من النسيج الأدبي المصري، تُقرأ وتُناقش بوصفها نصوصاً عربية مؤسسة.

كتب الطيب صالح عن مصر بمحبة صادقة، وعاتبها بصدق المحب، معبّراً عن عمق الروابط بين الشعبين. كان يرى في مصر امتداداً طبيعياً للوجدان السوداني، وفي السودان عمقاً روحياً للمصريين، فصارت علاقته بالقاهرة علاقة قلبٍ لا مجرد علاقة كاتبٍ ببلدٍ مضيف.

حظي الطيب صالح بتكريم كبير من النقاد والمثقفين المصريين، الذين رأوا فيه أحد أبرز الروائيين العرب القادرين على تجديد السرد العربي وإعادة الاعتبار للرواية العربية في المحافل الدولية. وقد ظلّ حضوره في الندوات والحوارات الثقافية بالقاهرة حدثاً ينتظره القرّاء والمبدعون.

مثّل الطيب صالح نموذجاً للتكامل الثقافي بين السودان ومصر. وعند رحيله، بكاه المثقفون في البلدين، في مشهدٍ يجسد عمق الروابط الروحية التي حملها أدبه، ورسّخها حضوره الإنساني.

مصر تحمي مستقبل 38 ألف طالب سوداني وتضعه ضمن أولويات أمنها القومي

في لحظة حساسة من تاريخ السودان، وبينما فرقت الحرب أبنائه في المنافي والشتات، برز دور مصر حكومة وشعباً ، ليعيد التذكير بمعنى الجوار الحقيقي ، وبأن الروابط التي تجمع وادي النيل ليست مجرد حدود جغرافيا، بل وشائج دم ودين ومصير مشترك لا تنفصل .

منذ اندلاع الحرب السودانية، وجدت القاهرة نفسها أمام امتحان أخلاقي وإنساني وسياسي في آن واحد: هل تقف متفرجة على انهيار أهم مفاصل الدولة السودانية، أم تمد يدها لتثبيت ما يمكن تثبيته من مؤسسات تعليم وغيرها التي تُعد اهم خطوط الدفاع عن مستقبل البلاد؟

وقد اختارت مصر الطريق الأصعب ، طريق الدعم العملي، الهادئ، بعيداً عن الشعارات والضجيج.

وللمرة الثالثة منذ اندلاع الحرب، فتحت مصر أبواب أكثر من ٥٢ مدرسة ولجنة امتحانات في القاهرة والإسكندرية وأسوان لاستقبال ٣٨ ألف طالب سوداني لاداء امتحانات الشهادة السودانية في ظروف غير مسبوقة.

فالمؤسسات التعليمية المصرية الحكومية والخاصة، لم تفتح القاعات فقط، بل أعادت ترتيب جداولها، وخصصت موظفيها، ووفرت بيئة امتحانات كاملة ومناسبة، وكأنها تتعامل مع امتحانات وطنية تخص أبناءها.

إنه موقف لا يمكن قراءته إلا باعتباره امتداد طبيعي لعلاقة تاريخية ضاربة الجذور.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه على وسائل التواصل الاجتماعي حملات منظمة تهدف إلى ضرب العلاقة بين الشعبين، جاءت هذه الخطوة المصرية كأبلغ رد للمشككين من غرف الاعداء .

فالدعم الكبير الذي قدمته القاهرة ، لوجستياً وأمنياً وإدارياً ، ينسف كل محاولات التشويه، ويؤكد أن ما يُبث من فبركات لا يعدو كونه محاولات يائسة لزرع الفتنة بين شعبين جمعتهما الجغرافيا قبل السياسة، والإنسان قبل المصالح.

الإجراء المصري لم يكن عبارة عن استضافة امتحانات، بل كان دعماً مباشراً لمؤسسات التعليم السودانية.

اتاحت الفرصة لعشرات الآلاف من الطلاب لأداء الامتحانات لحماية مستقبل جيل كامل من الضياع، وتثبيت واحدة من أهم ركائز الدولة السودانية في لحظة حرجة.

كما تعاملت مصر مع الامتحانات باعتبارها قضية أمن قومي سوداني، وبالتالي قضية أمن قومي مصري ، لأن انهيار التعليم يعني انهيار المجتمع، وانهيار المجتمع يعني اتساع رقعة الفوضى التي ليس لها حدود.

لم تكتف القاهرة بفتح المدارس، بل تابعتَ، على أعلى المستويات، كل التفاصيل الدقيقة ، من لحظة خروج الامتحانات من السودان، مروراً بتأمينها حتى وصولها إلى الأراضي المصرية، ثم توزيعها على مراكز الامتحانات، وصولاً إلى ضمان سير العملية دون أي خلل.

بالنسبة للطلاب السودانيين، لم يكن الأمر مجرد امتحان، بل كان رسالة أمل .

فأن يجد الطالب نفسه في قاعة امتحان آمنة، منظمة، محترمة، بعد أن فقد منزله ومدرسته، فهذا يمنحه شعوراً بأن العالم لم ينسه، وأن هناك من يقف معه حتى يعود السودان إلى عافيته.

إن ما قدمته مصر لامتحانات الشهادة السودانية ليس اجراء عابر، بل فصل جديد في تاريخ العلاقات بين الشعبين.

وفي زمن تتراجع فيه الأخلاق السياسية، اختارت القاهرة أن تكون سنداً، وأن تضع مستقبل الطلاب فوق كل اعتبار.

الموقف المصري أعاد ترميم شيء من الروح، وأكد أن وحدة وادي النيل ليست شعارات ، بل مسؤولية مشتركة.

هذا الدعم سيظل محفوراً في ذاكرة السودانيين، لأنه جاء في أصعب اللحظات، ولأن الأفعال، لا الأقوال، هي التي تصنع التاريخ.

عماد الدين السنوسي